محمد المجذوب

السيطرة الاسرائيلية على الثروات العربية

في نهاية شهر نيسان (ابريل) المنصرم ، قالت صحيفة (الاهرام) ان مصر تقدمت بشكوى الى الامم المتحدة والولايات المتحدة طالبت فيها بايقاف اسرائيل عن التنقيب عن النفط في صحراء سيناء وخليج السويس ، وذكرت بقرار الجمعية العامة ، الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، حول عدم قانونية اشتراك الشركات الخاصة والعامة في عمليات النفط الاسرائيلية المتنازع عليها ، واعتبرت ان هذه العمليات تشكل انتهاكا للقانون الدولي العام وقرارات الامم المتحدة واتفاقات وقف اطلاق النار ، ووصفتها بأنها تتناقض مع جميع الاعراف الدولية التي تحرم اغتصاب ثروات المناطق الخاضعة للاحتلال . وأضافت الصحيفة ان مصر عممت شكواها على الجمعية العامة ، وطلبت ادراجها في جدول اعمال الجمعية ، وهددت « باتخاذ عدد من التدابير الصارمة ضد الاعمال غير الشرعية التي تقوم بها اسرائيل في تنقيبها عن النفط في الاراضي المصرية المحتلة ومياه خليج السويس » (١) .

وردت اسرائيل على الشكوى المصرية فأعلنت ، بلسان وزير الطاقة فيها ، انها سترفض اي طلب مصري بايقاف عمليات استغلال النفط في سيناء ، لان القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لا يوفران اي اساس قانوني لمثل هذا الطلب ، « اذ ان الابار التي تستغل حاليا في سيناء قد اكتشفتها اسرائيل » (٢) .

وادعت اسرائيل ان الجزء الاكبر من حقل رمضان ، الغني بالنفط ، يقع في المياه المحتلة من خليج السويس ، وان القانون الدولي يسمح لدولة الاحتلال باستغلال موارد الارض المحتلة ، مع ان المدير العام لمكتب شركة « اموكو